قوى التحرر العربية والعالمية

مصممة على إفشال اتفاق بيغن ـ شولتز

خطوط جبهة الصراع في هذه المنطقة لم
ن محددة المعالم والتضاريس مثلما هي عليه
يوم ! ونوايا القوى المتقابلة على تلك
خطوط لم تكن صريحة ومقروءة مثلما هي الان
في يوم واحد اتخذ برلمانا لبنان
سرائيل قرارا موحدا بتأييد اتفاقية الاستسلام
فروضة على الشعب اللبناني ، والموجهة
سوريا ومن اجل تمهيد الطريق الى مشروع
سان .

وفي نفس اليوم كانت انظمة الرجعية
وبية من نظام صدام حسين شرقا حتى نظام
حسن غربا ، تعلن التأييد الصريح لاتفاقية
لتز وتعتبرها المقدمة الضرورية لتنفيذ
روع ريغان واستكمال دائرة الهيمنة
سريالية الاميركية على المنطقة ، كما تحلم
ه الانظمة واسيادها في واشنطن !

وقبل ذلك بايام كانت التهديدات
صريحات الاستفزازية تتوالى من واشنطن
ى لسان وانبرغر وشولتز وقافلة الناطقين
سم الخارجية الاميركية والبيت الابيض .

وورا، كل هذا ، وقبله وبعده، تتزايد
ستعدادات العسكرية ، كما تعترف بذلك
صحافة الاسرائيلية ، وتدور الاحاديث عن
احتمالات" الحرب في المحافل السياسية
لاسرائيلية بدون اى حرج او تحفظ !

وهناك لكل هذا اساس ومنبع في تصاعد
جمة الامبريالية ، وفي متابعة الاهداف
سياسية لغزو لبنان ، حيث تمثل اتفاقية
لتز احدها والمقدمة لحل استراتيجي شامل
ل ما يعترض سبيل الهيمنة الامبريالية
سيركية على المنطقة .

ومن هنا كان لصمود سوريا ومعارضتها
تفاقية وتضامنها مع الحركة الوطنية
اللبنانية ومنظمة التحرير اهمية ذات طابع استراتيجي ، يتوقف عليها ارتداد الهجمة الامبريالية او تقدمها .

ان سوريا لا تستطيع الموافقة على الاتفاقية ، لا تضامنا مع شعب شقيق تنتقص هذه الاتفاقية من سيادته وحسب ، ولا تخوفا مشروعا من اثارها على امن سوريا وسيادتها وحسب ، وانما ايضا لان الموافقة تعني الموافقة على مشروع ريغان ، وعلى التخلي عن الجولان ،وعلى القبول بوضع "ساداتي" في سوريا !

ونظرا لوجود قوات سورية في لبنان ، فان عدم الموافقة يعني بقاء هذه القوات ، وبالتالي افشال الاتفاقية !

وقد كان الموقف السوري الرافض للاتفاقية معروفا سلفا للدين وقعوا عليها وللذين اقروها فيما بعد . الامر الذي يزيد من مشروعية التقديرات القائلة بان "مهندسي" الاتفاقية في واشنطن يعولون على "اسلوب" اخر لارغام سوريا ومنظمة التحرير على الانسحاب من لبنان . وان هذا "الاسلوب" هو ما عبر عنه واينبرغر بطرحه حينما هدد سوريا والاتحاد السوفييتي برد "انتقامي" !

ويبدو ان حلقة التصعيد للرد الانتقامي تكتمل لا على الصعيد العسكري فحسب ، وانما ايضا على صعيد توفير المبررات الدستورية والقانونية . فلبنان الحميل مسلحا بموافقة مجلس النواب ، يطلب من اميركا التدخل لدى سوريا لسحب قواتها من لبنان ، ويستعد للخطوة التالية وهي اعلان سوريا دولة "معتدية" والطلب ، على هذا الاساس من اطراف الاتفاقية . وربما تحت علم الامم المتحدة ان امكن ، التقدم "لتحرير" لبنان !

ان كل المظاهر تشير الى ان ليس في نية سوريا الموافقة على الاتفاقية ،وبالتالي الانصياع للتهديدات الموجهة ضدها . كما لا تستطيع الانسحاب من لبنان والاستمرار في معارضة الاتفاقية ، لان الانسحاب ، في حد ذاته ، توقيع عليها بـ "بساطير" الجنود المنسحبين !

ومن جهة اخرى فان اطراف اتفاقية شولتز وهم ليسوا فقط الولايات المتحدة واسرائيل ولبنان الكتائب ، يدركون بان تعثر تنفيذ الاتفاقية يعني عرقلة الوصول الى هدفهم الاستراتيجي . وبدء العد التنازلي لاندحار الهجمة الامبريالية على حركة التحرر العربية ،التي كانت قد ازدادت شراسة بعد اتفاقيات كامب ديفيد .

ويعني بالمقابل تعزز مصداقية البديل لسياسة الاعتماد على الامبريالية الاميركية والزحف نحو الحلول الاستسلامية . وبروز ذلك ، ملموسا مرئيا ، امام الشعوب العربية في التحالف العربي السوفييتي ، وفيما يجسده من قدرة على الصمود والتصدي ، وفيما يحدثه من تاثير ثوري على الوضع العام في المنطقة العربية .

ولهذا فان احتمال قيام الامبرياليين وشركائهم حكام اسرائيل بمغامرة عسكرية لتنفيذ الاتفاقية امر ليس ببعيد الاحتمال .

ولكن التنفيذ شيء اخر ، والمجابهة الحالية هي اكثر من اى وقت مضى مجابهة استراتيجية ، بمعنى انه يتوقف على نتائجها تقرير مصير المنطقة والتاثير مباشرة على توازن القوى على الصعيد الدولي بما لهذه المنطقة من اهمية استراتيجية واضحة .

ومن هنا فان الذين يفكرون بتمرير الاتفاقية على متن الدبابات عليهم ان يعيدوا النظر مرة اخرى في حساباتهم . وما حدث في لبنان ،صيف العام الماضي ، لا يمكن ان يحدث في سوريا ، صيف هذا العام .

انهم لا يملكون القدرة على تحقيق نصر استراتيجي يعيد لهم ايام هيمنة الاستعمار القديم . وقعقعة السلاح التي تصدر هذه الايام لا يمكنها ان تخيف او لئك الذين يستندون الى شعوبهم وقدراتها وارادتها الحازمة في صيانة مكتسباتها ، والى دعم اصدقائها الاقوياء وفي مقدمتهم الاتحاد السوفييتي . ولكنها تكشف مدى النفاق الذي يحيطون به نواياهم العدوانية وهم يصفون اتفاقية شولتز ـ بيغن بانها تخدم السلام . وتفضح مزاعم موءيدي مشروع ريغان الذين قالوا بان المشروع سيعيد السيادة العربية الى الاراضي المحتلة ، وهم يشاهدون ويوءيدون عملية اغتيال السيادة اللبنانية ، وهي ايضا عربية ان كانوا لا يعلمون ،بواسطة اتفاقية الانسحاب المزعوم.

لقد دفعت هذه الاتفاقية مختلف القوى لطرح مواقفها بوضوح . وبات الفرز محددا بين او لئك الذين يرفعون راية الدفاع عن الاستقلال والكرامة الوطنية ، وبين او لئك الذين طووا هذه الراية ويريدون وضعها تحت اقدام الامبرياليين الاميركيين .

والحد الفاصل يجسده خطا المواجهة في سهل البقـــاع !

بقلم
بشير البرغوثي

التغطية الرسمية على جرائم المستوطنين تكشف هوية المسؤولين عن جرائمهم

كشفت المعلومات التي نشرت
واخرا في وسائل الاعلام الاسرائيلية
ان عددا من كبار المسوءولين
لسياسيين الاسرائيليين قد منعوا
تقديم المستوطنين للمحاكمة وان
جميع الملفات التي فتحت للتحقيق
في ممارسات المستوطنين ضد
لمواطنين العرب في المناطق
لمحتلة ، قد جرى اغلاقها ـ
بامر عليا ـ وانه لم يجر اى
تحقيق يذكر في اى حوادث تعرض
فيها المواطنون العرب للقتل او
استخدام المستوطنون فيها السلاح.

وقد استنتجت مجلة "كويترت
شيت" الاسرائيلية بان وزارة
العدل الاسرائيلية تتحمل مسوءولية
هذه الممارسات ، كما اشارت
صحيفة هارتس بان هناك نظاما
للعدالة في المناطق المحتلة" ، كما
حملت صحف اخرى وزارة الدفاع
الاسرائيلية مسوءولية هذه
الانتهاكات والتجاوزات !

وبناء على المعلومات المذكورة
يمكن بسهولة تفسير الاسباب التي
حالت حتى الان دون الكشف
عن مرتكبي جريمة محاولة اغتيال
رءوساء البلديات بسام الشكعة
وكريم خلف وابراهيم الطويل قبل
٢ سنوات . والتي حالت دون
الكشف عن واضعي القنابل في
المطاعم العربية في العام الماضي
وغيرها من الاحداث . وبناء على
هذه المعلومات ايضا يمكن ادراك
مدى تاثير الاوساط الاستيطانية
على مراكز اتخاذ القرار داخل
الحكم العسكري او الادارة
الاسرائيلية المدنية ، والادراك
لماذا لم يجر الكشف ولو مرة
واحدة عن هوية المسوءولين عن
الاعتداءات المستمرة والمتواصلة
على المواطنين العرب في المناطق المحتلة.

وبالنسبة لقضية رءوساء
البلديات على سبيل المثال ـ
لا الحصر ـ فعلى الرغم من
اتضاح ادلة كثيرة تشير الى
هوية المجرمين، الا ان القضية
قد حفظت في الملفات وسجلت
ضد مجهولين. وحتى بعد ادلاء
الشاهد "موشيه يوليو" بشهادته
امام المحكمة المركزية الاسرائيلية
وقوله بان "زئيف فريدمان"
رئيس مجلس مستوطنة كريات
اربع، و"موشيه روزنتال" مسوءول
الامن في المستوطنة، قد اخفيا
لمدة عامين جزءا من المتفجرات
التي استخدمت ضد رءوساء
البلديات والتي عثر عليها
الشاهد اثناء عمله قرب المستوطنة !

على الرغم من هذه الاثباتات
الواضحة فقد تم لفلفة القضية
بدعوى عدم وجود "الاثباتات".

وجاء الاعلان عن استقالة
"يهوديت كراب" القائمة باعمال
المستشار القضائي للحكومة
الاسرائيلية في بداية هذا الاسبوع
ليكشف الكثير من الحقائق ، خاصة
وانه قد اوكل لها رئاسة لجنة
تقصي الحقائق في انتهاك القوانين
على ايدى المستوطنين في الضفة
والقطاع واعتداءاتهم على
المواطنين العرب !

وقد اكد تقرير هذه اللجنة
بان الشرطة لا تقوم بواجبها في
تقديم المستوطنين الى المحاكمة
او بتنفيذ اوامر المحاكم ضدهم،
وان هوءلاء المستوطنين يصعدون
من انتهاكاتهم ويقومون
بالاعتداء على المواطنين العرب
وفقا لقوانينهم الخاصة ويشير
تقرير لجنة تقصي الحقائق الى ان
هذا الاتجاه تعمق في فترة تولي
اريك شارون لمنصب وزير الدفاع
وفي اعقاب التعليمات التي
اصدرها ضد المواطنين العرب.

وبسبب استهتار السلطات
الاسرائيلية بهذه التوصيات
واهمالها لمدة تزيد على العام
قدمت "يهوديت كراب" استقالتها

والسوءال الذي تحاول
الاجابة عليه بعض الاوساط
الاسرائيلية الان هو لماذا جرى
حفظ توصيات "لجنة كراب"
على الرغم من انها قد وضعت في
٢٣ ايار ١٩٨٢ !! اى قبل
عام من الان !!

وجاءت الاجابة الاولى على
هذا السوءال كما سجلتها الصحف
الاسرائيلية ، من مصادر الشرطة
الاسرائيلية نفسها التي حملت
وزارة الدفاع المسوءولية ! واكدت
هذه المصادر المعلومات السابقة
التي افادت بان عدم التحقيق
في انتهاكات المستوطنين
واعتداءاتهم يعود لتدخل
"المسوءولين السياسيين في
تحقيقات البوليس" !

وقد اوردت صحيفة
"جيروزلم بوست" الحادثة
التالية التي تكشف جانبا عما
يفعله المستوطنون. قالت
الصحيفة، بعد القاء الحجارة
على سيارة للمستوطنين في بلدة
بني نعيم قامت مجموعة من
مستوطني "كريات اربع" بالتوجه
لهذه البلدة واطلاق الرصاص
على السكان مما ادى الى قتل
الشاب فرحان علي عيسى.
واثر هذا الحادث مباشرة اصدر
مجلس المستوطنات في الضفة
والقطاع امرا بعدم التعاون مع
المحققين الذين يحققون في
حوادث قتل العرب.. وهكذا
كان بالفعل حيث يرفض
المستوطنون التحقيق معهم
بحجة انهم يخضعون للجيش
ويقومون بمهام تكمل المهام
التي يقومون بها.

وعليه فلم يتم الكشف عن
قاتل "فرحان علي عيسى"
كما لم يجر الكشف عن اى قاتل
آخر مارس عملية القتل والاعتداء
في المدن والقرى العربية !

وبالاضافة للتغطية الكاملة
التي تقدمها سلطات الاحتلال
لنشاطات المستوطنين ، فقد تم
الكشف موءخرا عن ان الكثير من
الارشادات والتعليمات التي كان
قد اصدرها رئيس الاركان
الاسرائيلي السابق الجنرال
رفائيل ايتان قد تم الغاوءها
لانها قد تفسر كاعمال غير قانونية
ولانها لا تستطيع الصمود امام
مواجهات قانونية !

وهذه المعلومات تكشف بدورها
ان المستوطنين لم يكونوا وحدهم
الذين انتهكوا وينتهكون في كل
يوم حتى "القوانين الاحتلالية"
نفسها، بل ان المسوءولين عنهم
والذين اباحوا لهم الضفة والقطاع
.. قد قاموا بانفسهم باستباحة
كل شيء وهذا يعني انهم هم
المسوءولون الاوائل عن جميع
اعمال القتل والتنكيل والاضطهاد
في المناطق المحتلة.

ومهما اغلق هوءلاء من
ملفات ودبج من البيانات التي
تتحدث عن اطلاق النار في
الهواء فان محاولاتهم هذه لن
تغسل ايديهم من دماء الابرياء
لان اعترافاتهم الاخيرة توءكد
كم كانت كاذبة هذه البيانات !!